واسمات التعدد الصوتي اللسانية ودورها الحجاجي

النفي نموذجا

الدكتور: دردار بشير

المركز الجامعي ـ تيسمسيلت ـ الجزائر

تدرس ظاهرة التعدد الصوتي في مستويات ثلاثة؛ هي المستوى اللساني، والمستوى النصي، والمستوى الخطابي. وتختص الدراسة في المستوى الأول بفحص الواسمات الأصواتية بوصفها مركبا من مركبات الجملة. ويمثّل هذا النمط من الدراسة في حقل الدراسات اللسانية التداولية نموذج التحليل الذي يقترحه أ.ديكرو(O.Ducrot) ضمن نظريته المعروفة بالنظرية التداولية المندمجة. ويقوم النموذج التحليلي الذي يقترحه أ.ديكرو على التمييز بين المتكلم(الناطق بالملفوظ أو منتجه) والمتلفظين، ومادام كل ملفوظ ينطوي على عدة أقوال(وجهات نظر)، يُسنَد كل قول إلى متلفظ، ثم ينظر إلى موقع المتكلم من هؤلاء المتلفظين عبر فحص روابط المسؤولية الثلاثة(التماهي، الدحض، الحياد)، وتتحدد هذه المسؤولية بحسب الواسم الأصواتي، والسياق التلفظي الذي يرد فيه الملفوظ.

وقد اخترنا في هذا المقال أن نتناول واحدا من أكثر الواسمات الأصواتية اللسانية استعمالا، مما تَنْصَبُّ عليها الدراسات التداولية التطبيقية، ونعني بذلك: ألفاظ النفي، التي تندرج ضمن مجموعة من الواسمات اللسانية الأصواتية التي يعنى بها كثيرا في الدراسات التداولية التي تعنى بظاهرة التعدد الصوتي، كأدوات الاستفهام البلاغي، والروابط والعوامل الحجاجية، والموجّهات (ويشمل النوعان الأخيران وحدات لغوية تنتمي إلى مقولات نحوية شديدة التنوع)

Résumé:

L'étude de la polyphonie s'effectue à trois niveaux stratifiés ; le niveau linguistique (phrastique), textuel, et discursif. Au premier niveau, on examine les marqueurs polyphoniques en tant que constituants de la phrase. Ce type d'analyse peut être représenté par le modèle d'analyse proposé par Oswald DUCROT dans sa théorie connue sous le nom de « théorie de la pragmatique intégrée »

.Le modèle d'analyse de Ducrot repose sur la distinction LOCUTEUR (celui qui produit l'énoncé) et ENONCIATEURS. En effet, tout énoncé peut contenir plusieurs paroles (points de vue) dont la responsabilité de chacun est assumée par

un énonciateur. L'analyse polyphonique consiste à déterminer l'attitude du locuteur par rapport aux énonciateurs, à travers l'examen des trois liens de responsabilité (l'identification, la réfutation, et l'indifférence). La responsabilité en question est définie en fonction des marqueurs polyphoniques, et du contexte dans lequel l'énoncé est produit.

Dans cet article, nous nous attelons à présenter le marqueur polyphonique le plus en vue dans les études pragmatique appliquées. Il s'agit des mots de la négation, qui font partie d'une catégorie de marqueurs polyphoniques auxquels les analystes pragmaticiens accordent un grand intérêt. En plus de la négation objet de notre article, nous citons : l'interrogation, les connecteurs pragmatiques ou argumentatifs, et les modalités.

تدرس ظاهرة التعدد الصوتي في مستويات ثلاثة؛ هي المستوى اللساني، والمستوى النصي، والمستوى الخطابي. وتختص الدراسة في المستوى الأول بفحص الواسمات الأصواتية بوصفها مركبا من مركبات الجملة. ويمثّل هذا النمط من الدراسة في حقل الدراسات اللسانية التداولية نموذج التحليل الذي يقترحه أ.ديكرو(O.Ducrot) ضمن نظريته المعروفة بالنظرية التداولية المندمجة، التي تمتاز عن غيرها من النظريات التداولية بالنظر إلى ظاهرة التعدد الصوتي كظاهرة لسانية يمكن دراستها وفحصها على مستوى البنية اللغوية للملفوظات، من خلال مكوّنات لغوية متعددة ومتنوعة تنطوي دلاليا على تعليمات تحيل إلى عملية التلفظ، وتدلّ على آثار الأصوات المتعددة التي يحملها الملفوظ، والتي تسند إليها أقوال متباينة وأحيانا متضادة، وتتوزع مسؤوليات كفالتها تلفظيّاً على عدة متلفظين.[1]

ويقوم النموذج التحليلي الذي يقترحه أ.ديكرو على التمييز بين المتكلم(الناطق بالملفوظ أو منتجه) والمتلفظين، ومادام كل ملفوظ ينطوي على عدة أقوال(وجهات نظر)، يُسنَد كل قول إلى متلفظ، ثم ينظر إلى موقع المتكلم من هؤلاء المتلفظين عبر فحص روابط المسؤولية الثلاثة(التماهي، الدحض، الحياد)، وتتحدد هذه المسؤولية بحسب الواسم الأصواتي، والسياق التلفظي الذي يرد فيه الملفوظ، فبعض الواسمات تستنفر الأصوات وتُسنِد إليها أقوالا صريحة في الملفوظ، مثل روابط السببية والتعليل: "بما أن"و"مادام"و"لما كان"، وبعضها يستنفر أصواتا تُسنَد إليها أقوال تكون مضمرة في بنية الملفوظ، نستنتجها بواسطة الافتراضات المسبقة والتضمينات، مثل النفي والاستفهام.

وقد اخترنا في هذا المقال أن نتناول واحدا من أكثر الواسمات الأصواتية اللسانية استعمالا، مما تَنْصَبُّ عليها الدراسات التداولية التطبيقية، ونعني بذلك: ألفاظ النفي، التي تندرج ضمن مجموعة من الواسمات اللسانية الأصواتية التي يعنى بها كثيرا في الدراسات التداولية، كأدوات الاستفهام البلاغي، والروابط والعوامل الحجاجية، والموجّهات (ويشمل النوعان الأخيران وحدات لغوية تنتمي إلى مقولات نحوية شديدة التنوع). [2]

1-أدوات النفي بوصفها واسما أصواتيا:

مفهوم النفي وكيفية اشتغاله أصواتيا: يعدّ النفي أهم واسمات التعدد الصوتي، [3] لا على مستوى الملفوظ فحسب، بل على مستوى النص أيضا. لذلك لا تخلو دراسة تداولية تُعنى بتحليل تعدد الأصوات من إثارة موضوع النفي وإشكالاته، والنفي الذي يعنينا في هذا البحث هو ما يعرف بالنفي الجدلي الذي يندرج ضمن استراتيجيات الحجاج، فيؤدي فيها دور الاعتراض مقترنا بظاهرة تعدد الأصوات الخطابية.

يجد مفهوم النفي الأصواتي أساسا له في ثنائية ش.بالي: الموضوع – التعليق- modus dictum من جهة، وفي نظرية أفعال اللغة لأوستين وسيرل. فحسب بالي يمكن تحليل الملفوظ انطلاقا من فحص عنصرين مكونين له: الـ(الموضوع) dictum والـ(التعليق) modus، أو الموقف الذي يتخذه المتكلم من كلامه. والنفي ينظر اليه عادة باعتباره موجها " إبستيميا " للدحض، [4] أي أن النفي يكون طارئا على الإثبات، أو تابعا له...فمن هذه الناحية لا يختلف النفي الجدلي عن الاستفهام في أداء الوظيفة الثانية(اللاحقة) للعملية الفكرية، مقابل الوظيفة الأولى التي يؤديها الإثبات، لذلك يبدو التلفظ حين يقترن بالنفي كأنه اعتراض على إثبات سبق إيراده فعلا من طرف متلفظ حقيقي أو مفترض. [5]

أما سيرل(Searle) فيرى أن معنى الملفوظ(أيّ ملفوظ) هو إنجاز المتكلم لعمل في القول، [6] ففي الجملة المنفية –بحسب هذا الرأي – يمثل النفي قوة متضمنة في القول مسلطة على المحتوى.

وانطلاقا من هذه الملاحظات بدأ ديكرو (O.Ducrot) في بناء تحليله للنفي الأصواتي، ضمن نظريته المعروفة بالتداولية المندمجة، والجديد في مقاربته هو موضعته لتفسير النفي على مستوى التلفظ الذي يكون موسوما بالطبع لغويا في البنية اللغوية للملفوظ، [7] وجاء بعد ديكرو وسيرل، موشلر الذي نحا نحوا مخالفا في تفسير ظاهرة التعدد الصوتي المحمولة في النفي، حين وضّح كيف يمكننا وصف بعض الوظائف الخطابية للنفي باعتبارها قوة متضمنة في القول، في كتابه "القول ونقض القول Dire et contredire " الذي عالج فيه موضوع الفعل اللاقولي(العمل المتضمن في القول) للدحض.[8]

النفي الوصفي والنفي الجدلي: لا يلائم التحليل الأصواتي كل الملفوظات المنفية، ويؤكد هذا ما دأب الدلاليون على طرحه من تمييز بين النفي الجدلي والنفي الوصفي، ويقوم هذا التمييز الذي أصبح كلاسيكيا منذ ديكرو(O.Ducrot)، على أن النفي الوصفي – وهو يختص بالجملة- وظيفته إثبات محتوى منفي(النفي جزء لا يتجزأ من محتوى الجملة)، في حين يختص النفي الجدلي بحالة التلفظ، فينظر إليه على أنه فعل نفي، أي رفض محتوى مثبت في وقت سابق من طرف متلفظ يختلف عن المتكلم، أو عن الجهة المتلفظة التي صدر عنها هذا الفعل اللغوي(فعل النفي)؛[9] بتعبير آخر يتميز النفي الجدلي باعتباره استراتيجية حجاجية جوهرها الاعتراض على ملفوظ سابق، بقيمته التداولية كونه يرتبط بتعدد الأصوات، إذ أنه يستحضر متلفظَين: الأول المتلفظ صاحب الملفوظ المثبت السابق، والثاني هو المتكلم(الناطق بالقول) الذي يرفض هذا الإثبات، [10] و« تفرض هذه العلاقة الاقتضائية أن يكون القول المنفي "متعدد الأصوات"بعبارة ديكرو(....) رغم وحدة القائل النافي وسيطرة غرضه على بقية الأقوال. وهو ما يرشح عمل النفي لغويا للتعبير عن تعارض الاعتقادات ووجهات نظر المتخاطبين. وهذا التعدد هو ما نسميه التقاول الذي يفترض التأليف تركيبيا بين النفي والإثبات على وجه يجعل أحدهما منطوقا مقولا والآخر ضمنيا مقتضى.»[11]

وفي هذا السياق ينبغي أن نلاحظ أن بنية النفي الجدلي التي تكون غالبا ثنائية، مكونة من ملفوظ منفي يتضمن رفض إثبات سابق، تكون متبوعة بتصويب، يقترن أحيانا بـ "لكن"الدالة على

الرفض؛ وهذه الأداة هي التي تحوّل النفي الجملي، الخالي من دلالة الرد إلى نفي حجاجي، يحمل دلالة الجدل والرد.[12]

أما النفي الوصفي، فهو- خلافا لما تقدم – يصف حالة الشيء، ولا يراد به معارضة وجهة نظر ثانوية في الملفوظ، وهذا مثال مأخوذ عن ديكرو يوضح ذلك:

-لا توجد غيمة واحدة في السماء

إذا افترضنا أن هذا الملفوظ وصف لواقعة، فهولا ينطوي على أيّ جدل، إذ أن هذا المتكلم عند تلفظه بالجملة " لا توجد غيمة واحدة في السماء " لا يدحض أي رأي، بل هو بصدد وصف حالة شيء، يمكن أن نعيد التعبير عنها بجملة مثبتة هي: " السماء صافية تماما "، ولكن، يمكن – كما يؤكد ديكرو(O.Ducrot)– أن يصلح هذا الملفوظ لدحض وجهة نظر سبق تقديمها، ولهذا السبب يفضل أن نتحدث عن وظيفة وصفية أو جدلية للنفي، لا على نفي وصفي وآخر جدلي.[13]

معايير التأويل الجدلي للنفي:

يضع الباحثون المختصون ثلاثة معايير لتأويل النفي جدليا، وهي: الحيّز، الطبيعة الدلالية للمكون أو للجملة المنفية، والسياق.[14]

- حيز النفي[15]: يخضع الحيّز للقواعد التركيبية الدلالية، فالنفي قد يستغرق جملة كاملة، فيكون حيّزه واسعا، ويسمى عندئذ نفي الجملة، نحو قولنا: سعيد لا يقرأ.

وقد ينحصر النفي في مركّب واحد من مركّبات الجملة فقط، كأن يكون ذلك المركّب الرديف/ المفعول المطلق(كثيرا)، فيكون حيّزه محدوداً، ويسمّى في هذه الحال نفي مركّب، نحو قولنا: سعيد لا يقرأ كثيرا.[16]

في حالة الحيز الواسع لا توجد عناصر من شأنها الحد من الحيز، بينما تحده بعض العناصر في حالة الحيز المحدود، مثل: بعض ردائف الأفعال(بعناية، ببطء) والمكمّمات(كثيرا، بعض، كل، قليل ...). وبالمقابل هناك ردائف جملية لا يشملها أبدا حيز النفي مثل "، بالمقابل، عكس ذلك، لسوء الحظ". ولهذا السبب لا تستخدم هذه الردائف إلا في مواضع محددة من الجملة. تأمل الأمثلة:

-لسوء الحظ، هو لا يقرأ.

- هو لا يقرأ، لسوء الحظ.

-*لا يقرأ لسوء الحظ.(بدون فصل)[17]

-**الطبيعة الدلالية للمركب المنفي**: تهمنا دلالة الجملة المنفية، أو دلالة المركّب، بقدر ما تهمنا البنية التركيبية لهما في تأويل وظيفة النفي، إذ أن هناك ظاهرتين تؤثران على أصواتية الملفوظ المنفي، وهما: الألفاظ والعبارات التدرجية[18] والأفعال الجهية، [19] تبرز من بين العناصر الدلالية المؤثرة في تأويل النفي، الظواهر التدرجية.[20]في المثال: " فلان ليس شقيا"، يكون اللفظ "شقي" تدرجيا، فنفي اللفظ التدرجي لا يستدعي استبداله بضده غير المنفي.

ينشأ عن نفي مُسنَد تدرجي- حسب نولكه(Nølke)- دمج دلالي، مما يحفز تأويله باعتباره نفيا وصفيا.[21]وعليه لا يكون هناك تضاد بصورة آلية بين(ليس شقيا) و(شقي) أي أن(ليس شقياً) لا تعني بالضرورة(سعيد)(الذي هو ضد شقي)، فالملفوظ(ليس شقياً) قد يعني " إنه سعيد بعض الشيء" أو"انه سعيد قليلا ". وهكذا يكون بالإمكان موضعة "ليس شقيا" في أي درجة من درجات السلم(سعيد – شقي) ما عدا قُطْبِه السفلي(شقي)، وهو ما يعني أن دلالة التدرج المنفي تكون ضبابية إذا ما قيست بدلالة اللفظ التدرجي غير المنفي. فبسبب هذا الدمج الدلالي(بين اللفظ التدرجي والنفي)، يتبنى هؤلاء الباحثون الثلاثة المشار إليهم أعلاه قراءة وصفية لنفي الألفاظ التدرجية.[22] وهو ما تؤكده صعوبة التقاط وجهة النظر الثاوية في الملفوظات المتضمنة لهذه الألفاظ.

وخلافا للألفاظ والعبارات التدرجية، هناك نوع من المسانيد يقبل القراءة الجدلية، هو العبارات الجهية مثل الأفعال الجهية، أمكن(ـه) ووجب(عليه)، تحمل هذه الأفعال في دلائليتها فكرة البديل، أي الأصواتية.[23]

-**السياق التفاعلي**: يتكون السياق المعني هنا من العلاقات عبر الجملية القائمة بين الملفوظ المنفي(المكوّن من وجـ ن1، ووجـ ن2) ومحيطه اللغوي، فهذه العلاقة بين وجهتي نظر النفي، وبين سياقه هي التي ينطلق منها التأويل الأصواتي، ومن ثم يدخل في مسمى السياق هنا السياقان

الأصغر(العناصر اللغوية التي تسبق مباشرة الجملة أو تعقبها)، والسياق الأكبر(المحيط النصي)، وكذا السياق الداخلي للعجيبات.[24]

غير أن تركيزنا على مستوى التحليل اللساني والنصي، يحتّم علينا الاهتمام أكثر بالسياق الأصغر، والذي ينبغي أن نحدّده بدقة فنقول أننا نعني به العناصر التي تتجاوز المسند والمسند إليه، وما يلحق بهما من مكملات في الملفوظ المنفي، يتعلق الأمر بعناصر تقع خارج نواة الملفوظ المنفي، والتي يمكنها إقامة علاقات عبر- جملية معه(الإحاليات، الضمائر، الروابط ... إلخ).[25]

تبيّن لنا من العرض النظري السابق أن هناك شروطا تركيبية ودلالية وتداولية لابد من توافرها ليكون النفي قابلا للتفسير التداولي الأصواتي، أي ليصحّ اعتباره واسما أصواتيا. والمبدأ العام الذي يكاد يقع عليه الإجماع بين اللسانيين، هو ما يتصل بالشرط التركيبي، الذي يكون بموجبه النفي جدليا أصواتيا عندما يتسلط النفي على الجملة، ويكون وصفيا مجرّداً من الأصواتية في الحالة المقابلة التي يتسلط فيها النفي على مركّب من مركّبات الجملة. ويسمّى هذا المعيار بمعيار الحيز أوالمدى،[26] غير أنّ هذا المعيار عند التطبيق على النصوص الأصيلة، لا يكون دائما مطّردا، فقد ثبت في دراسات بعض اللسانيين التداوليين أن حالات من النفي الكلي(نفي الجملة) تمتنع عن التأويل الجدلي، وتغيب فيها الأصواتية، كما ثبت أن هناك حالات للنفي الجزئي(نفي المركّب)تقبل التفسير الجدلي، وتحضر فيها الأصواتية، خلافا لما يفترضه معيار الحيز المرتبط بالشرط التركيبي المشار إليه أعلاه.

لذلك يلتفت المحللون التداوليون –ولا سيما في حقل الدراسات الأصواتية- إلى معايير أخرى تساعد في تمييز النفي الجدلي من النفي الأصواتي، ونعني بذلك تحديدا معيارين أساسيين؛ معيار الخصائص التركيبية والدلالية للفظ المنفي(في حالة النفي الجزئي أو المقيّد)، ومعيار السياق النصي.

يؤدي المعيار الأول دورا في تحديد جدلية النفي من عدمها، فإذا كانت القاعدة العامة تقضي بأنّ نفي الألفاظ التدرجية[27]Scalaires (في إطار ضدية متعددة، مثل: فقير / غني) لا يقبل إلا التأويل الوصفي، فإن هناك حالات تتيح تفسير هذا النوع من النفي جدليا وأصواتيا، خاصة إذا

تدخّل السياق النصي والمقامي في تزويد المؤوِّل بالتعليمات الضرورية لذلك، ويصدق ذلك على وحدات لغوية أخرى كالردائفيات المعرفية Adverbiaux épistémiques، والجمل الملحقة بواسطة بعض الروابط، والنفي المقيّد زمنيا ...إلخ

أما المعيار الثالث والأخير، والمتمثل في السياق، فيبدو أنه المعيار الأكثر طواعية للتطبيق في التحليل التداولي الأصواتي، فأيّاً كانت حالة النفي التي نتصدى لها؛ نفي جملة أو نفي مركّب، وأيّاً كانت خصائص اللفظ المنفي التركيبية والدلالية، فإنه لا يتسنى لنا الفصل في جدلية النفي أو وصفيته إلاّ بالرجوع إلى التعليمات التي يمدّنا بها السياق، فيما يخصّ الإحالة البعدية أو القبلية، أو الإبدالات الجدولية التي يستدعيها اللفظ المنفي، أوالبنيات التضادية والأصواتية، أو التوجيه الحجاجي للملفوظات.

2) تحليل تطبيقي لنماذج من حالات النفي الجدلي: بعد استعراضنا للمفاهيم النظرية المتصلة بالنفي بوصفه واسما أصواتيا، ولأجل الوقوف على كيفيات اشتغاله في ملفوظات حقيقية، نقدم فيما يلي تحليلا لنماذج من حالات النفي، اقتطفناها من بعض رسائل الجاحظ.

-النموذج الأول: « **فلم يكن بين رجال العرب ونسائها حجاب**، ولا كانوا يرضون مع سقوط الحجاب بنظرة الفلتة ولحظة الخلسة، دون أن يجتمعوا على الحديث والمسامرة، ويزدوجوا في المناسمة والمثافنة، (*)ويُسَمّى المولعُ بذلك من الرجال الزِّير، المشتق من الزيارة، كل ذلك بأعين الأولياء وحضور الزواج، لا ينكرون ما ليس بمنكر إذا أمِنوا المنكر...، »[28]

ينطوي هذا الملفوظ المنفي على فعلين كلاميين هما:

1-فعل إثبات المتلفظ م1 لـ ق (كان بين رجال العرب ونسائها حجاب...) موجه للمرسل إليه مر 1 (وهو المتكلم/ المتلفظ بالنفي، على اعتبار أن هذا الأخير في مقام مناظرة، ويرد على الإثبات، أي يدحضه). نلاحظ هنا أن الإثبات قول مضمر، يتم تحديده انطلاقا من فحص الواسم الصوتي المتمثل في حرف النفي "لم"[29]، الذي يستنفر ظاهرة تعدد الأصوات في هذا الملفوظ.

2-فعل دحض الإثبات المسند إلى المتلفظ م2، بواسطة النفي: لم يكن بين رجال العرب ونسائها حجاب...، وهو موجّه- حسب قراءتنا وتحليلنا للوضعية التلفظية إلى مر2، وهو هنا

المتلفظ م1 منجز فعل الإثبات(المستمع / الشريك في التلفظ)، لأن نمط الخطاب الذي بين أيدينا، وهو المناظرة يقوم على الحوارية الثنائية غالبا، لذلك تبرز في الملفوظ مؤشرات دالة على توتّر تواصلي، إن لم نقل خصومة رأي، ونعني بذلك تحديدا العطف المقترن بالنفي "ولا كانوا..."، وإرداف النفي بتصويبات تشكّل الحجاج المضاد، بصورة تدمج النفي في استراتيجية أكثر فعالية هي استراتيجية الدحض.[30]

- النموذج الثاني: « ولكنّا نقول: **لا يجوز أن يلي أمر المسلمين على ظاهر الرأي والحزم والحيطة أكثر من واحد**، لأن الحكام والسادة إذا تقاربت أقدارهم وتساوت غايتهم قويت دواعيهم إلى طلب الاستعلاء واشتدت منافستهم في الغلبة»[31]

نلاحظ أن النفي هنا كلّيٌّ يسلّط على الجملة كلّها، أي على محتواها القضوي كلّه، بواسطة حرف النفي "لا"، وبالنظر إلى السياق النصي، يتبيّن لنا أن هذا النفي جدلي، لأنّ الملفوظ يحمل وجهتي نظر متضادتين، إحداهما صريحة(وجـ ن 1)والثانية مضمرة(وجـ ن2) نصل إليها بإعمال قانون الافتراض المسبق:

-وجـ ن 1: لا يجوز تعدد الأئمة

-وجـ ن2: يجوز تعدد الأئمة

تسند(وجـ ن 1) إلى المتكلم الذي يعيّن نفسَه في الملفوظ بضمير الجماعة، بواسطة رابط الموافقة على رأي قد ينسب إلى صوت جماعي، هو هنا صوت جماعة المعتزلة، [32]كما أنّ بمقدورنا القول أن(وجـ ن 1) يُسنَد إلى صوت جماعي يتماهى معه المتكلم، ويتبناه ويعلن كفالته للتلفظ به.

وتُسنَد(وجـ ن 2) إلى متلفظ ثانٍ، وهو غير معيّن في الملفوظ بواسطة أيّ ضمير من ضمائر الخطاب، غير أنه مفترض الوجود كمتلفظ شريك يتلقى الملفوظ، ويتفاعل معه، ويتبنى الرأي المخالف المشار إليه بواسطة العبارة "أكثر من واحد "أي "أكثر من إمام"، ووجهة النظر هذه ثاوية في الملفوظ، استنفرها النفي بواسطة الافتراض المسبق، لأجل أن يقوم المتكلم متماهيا مع المتلفظ1 بدحضها، مستندا من الناحية الحجاجية على المشهورة [33] القائلة: تعدد الأئمة يؤدي إلى الفتنة.

النموذج الثالث: « **ليس شيء من المأكول والمشروب أجمعَ للظرفاء**، ولا أشدَّ تألُّفا للأدباء، ولا أجْلبَ للمؤنسين منه، ولا أدْعى إلى خلاف المُتَّعين، ولا أجدرَ أن يستدام به حديثُهم ويُخرَج مكنونهُم، ويطول به مجلسهم، منه »[34].

نجد في هذا المثال لفظ نفي آخر هو"ليس"، حيث يسلّط النفي على الجملة كلّها(المسند هو بؤرة النفي)، وباستقراء عناصر السياق النصي يتبيّن لنا أن هذا النفي نفي جدلي، ومن ثم يقبل التحليل الأصواتي، فالمثال مأخوذ من رسالة جدالية يرد فيها الجاحظ على من يحرّمون شرب النبيذ،[35] وينكرون فوائده، وهي رسالة "مدح النبيذ وصفة أصحابه"، كما يدلنا استخدام أسماء التفضيل بكثافة في الملفوظ على مقام الجدال والمفاضلة، واختلاف الآراء في المسألة، وعليه يحضر في هذا الملفوظ على الأقل صوتان، يتبنى كل منهما وجهة نظر:

وجـ ن **1**: تفضيل النبيذ على غيره من المأكول والمشروب

وجـ ن**2**: رفض تفضيل النبيذ على غيره من المأكول والمشروب

تسند(وجـ ن 1) إلى متلفظ 1يتماهى معه المتكلم الذي لا يعيّن نفسَه في الملفوظ بواسطة ضمير المتكلم، اعتمادا على رابط الموافقة على رأي قد ينسب إلى صوت جماعي، هو هنا صوت جماعة غير معروفة بدقة، [36] وهي وجهة النظر المعبر عنها صراحة في الملفوظ، والتي يحملها الملفوظ المنفي.

وتسند(وجـ ن 2) إلى متلفظ ثانٍ، وهو غير معيّن في الملفوظ بواسطة أيّ ضمير من ضمائر الخطاب، غير أنه مفترض الوجود كمتلفظ شريك يتلقى الملفوظ، ويتفاعل معه، ويتبنى الرأي المخالف المشار إليه بواسطة عناصر الجداول الإبدالية لأسماء التفضيل(أجمع، أشد، أجلب ...الخ). ووجهة النظر هذه ثاوية في الملفوظ، استنفرها النفي بواسطة الافتراض المسبق، لأجل أن يقوم المتكلم متماهيا مع المتلفظ 1 بدحضها وإثبات نقيضها.

هذه أمثلة عن النفي أردنا بها أن نقف على كيفية اشتغال أدواته وحروفه أصواتيا على المستوى الجملي اللساني، لا سيما وأن النفي من المنظور التداولي يعدّ الواسم الأبرز للتعدد الصوتي لسانيا ونصيا، كما يساهم خطابيا في إنشاء ظواهر متعددة كالدحض، والاعتراض، والافتراض المسبق.

خلاصة: بعد استعراضنا لنشأة مفهوم التعدد الصوتي، وتطور دلالاته عند المدارس التي تبنته وأدمجته في جهازها المفاهيمي المعتمد في دراسة الظواهر اللغوية والخطابية، يهمّنا أن نشير في ختام هذا المقال إلى امتدادات الموضوع التي لم يتسن لنا التطرق إليها، فعلاوة على التأثيرات التي مارسها المفهوم في حقل الدراسات اللسانية المحضة (في علم الدلالة خاصة) حيث ساعد على تجاوز عدد من المآزق التي وصلت إليها المعالجة الشكلانية لبعض المسائل المتصلة بدور السياق في إنتاج الدلالة وتأويلها، فإن هذا المفهوم لقي رواجا كبيرا في نظريات تحليل الخطاب بمختلف منازعها، حيث أمكن استثماره في تحليل مختلف أصناف الخطابات، إما ضمن مقاربات تتمحور حول الحوارية والتعدد الصوتي والتناص والحجاج، أو ضمن المقاربات التي تتبنى مناظير عامة.

مراجع البحث وإحالاته:

(1)- Ducrot. O et autres, 1980: Les mots du discours, Les Éditions de Minuit, Paris, p 236

(2)- ينظر تفصيل ذلك، بالنسبة للاستفهام البلاغي في:

- Orrechioni. C-K, 2005: Les actes de langage dans le discours, théorie et fonctionnement, Armand Colin, p 86

-المبخوت. شكري:دائرة الأعمال اللغوية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت2010، ص 195

-Ducrot. Oswald. 1984: Le dire et le dit. Paris : Minuit, p 226-227

- Ducrot. O et Anscombre. J-C,1997,3 éd: L'argumentation dans la langue, Mardaga, BRUXELLES,p115-116

-بلحاج رحومة الشكيلي. بسمة:السؤال البلاغي الإنشاء والتأويل/ ط1، دار محمد علي للنشر، تونس2007، ص13

وبالنسبة للروابط والعوامل الحجاجية:

-Reboul .A.&.Moeschler. J, 1998: Pragmatique du discours, Paris, A.Colin. p 77

-العزاوي. أبوبكر:اللغة والحجاج، د ط، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2009، ص32

-Ducrot. O et Anscombre. J-C: L'argumentation dans la langue, p86-94

وبالنسبة للموجهات، :

-سارفوني. جان : الملفوظية، ، ترجمة قاسم المقداد، من منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998، ، ص62

-Vion.Robert :Dimensions énonciatives ،discursives et dialogiques de la modalisation ،in :LINGUAS & LETRAS ،vol 8.n°15 .2° sem.2007.p.193-224 ،p194

(3)_ لا أدل على هذه الأهمية من كون الملفوظات المنفية نالت حصة الأسد من مدونة الأمثلة التي توسّلها الباحثون للاستدلال على الوسم اللغوي للتعدد الصوتي .وزيادة على ذلك فقد مثل موضوع النفي دائما حقلا أثيرا للبحث اللغوي بمختلف منازعه وتياراته وميادينه، فقد تناوله من الفلاسفة أرسطو، وراسل، وفريج، وبرغسون، ونيتشه

وفرويد، وفي ميدان اللسانيات يعد كتاب ياسبرسن (1917) المعنون : النفي في الإنجليزية وفي لغات أخرى هندو-أوربية أهم كتاب مرجعي في دراسة النفي، ، وتبعه كل من دامورات وبيشون (1911-1940) وبلينكبرغ (1928)، وطوجي (1965)، وغاطون (1971)، الذين قدموا كلهم مساهمات في وصف البنية التركيبية للنفي، كما اهتم كل من كليما (1964) وجاكندوف (1969) بدراسة حيز النفي في اطار النظرية التوليدية الأساس standard (الموحدة).

وفي حقل الدراسات التداولية ركزت أعمال الكثير من المعاصرين على الجوانب التداولية والدلالية للنفي، وقد ذهب هؤلاء الى تبيان عدم جدوى التركيز على الجوانب التركيبية في دراسة النفي، والالتفات أكثر الى جوانبه الدلالية التداولية، ومن بين اصحاب هذا الاتجاه، نذكر لوسك (1980)، كاللبو(1911)، ديكرو(1980a – 1984) وأيضا جيفون 91، وهيرنانديز (1985)، هورن (1989)، موشلر (1982، 1991، 1997)، ونولكه (1993) وينبغي الاشارة الى أن كتاب هورن يقدم أهم دراسة معاصرة لظاهرة النفي، ينظر:

Malin Roitman ،Polyphonie argumentative Étude de la négation dans des éditoriaux du Figaro ،de Libération et du Monde ،Printed by Universitetsservice US-AB ،Stockholm 2006, p54

والمبخوت.شكري:إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، د ط، مركز النشر الجامعي-كلية الآداب والعلوم الإنسانية منوبة، تونس 2006، ص19-20

(4)_ديكرو.أ وسشايفر .ج.م: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب2007، ص 704

(5)_ المبخوت.شكري: إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، ص56 وما بعدها(الاستفهام)، و65 وما بعدها(النفي)

(6)_ العمل في القول (Acte illocutoire)يقابل عمل القول(Acte locutoire)، وعمل التأثير بالقول (Acte perlocutoire)، وهي ترجمة المبخوت وهناك ترجمات أخرى كثيرة نورد منها: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني (عمل القول، العمل المتضمن في القول، وعمل التأثير بالقول)؛عبد القادر قنيني (فعل الكلام، قوة الكلام، لازم فعل الكلام)؛ المبخوت. شكري (العمل القولي، العمل في القول، عمل التأثير بالقول)؛صابر الحباشة (العمل القولي، العمل اللاقولي، عمل التأثير بالقول) محمد يحياتن (الفعل اللغوي، الفعل الإنشائي، الفعل التأثيري)؛ طه عبدالرحمن (الفعل الكلامي، الفعل التكلمي، الفعل التكليمي)منذر العياشي (العمل الكلامي، العمل الكلامي التحقيقي، عمل الأثر غير المباشر للكلام)؛ فالح بن شبيب العجمي(فعل التلفظ، فعل الإنجاز النظري، فعل الإنجاز التام) وغيرها من

الترجمات التي لم نطلع عليها، وتعليقنا على هذه الظاهرة لن يضيف جديدا إلى ما قيل في استهجانها وتبيان ضررها البالغ.

(7)-Ducrot. Oswald, 1972: Dire et ne pas dire, Hermann ،Collection « Savoir » ،Paris , p 38

(8)- Roitman. Malin : op.cit, p56

(9)-Ducrot. O, 1973: La Preuve et le Dire, Repères ،Mame, Paris, p123

(10)_ المثال التالي يوضح أكثر هذه المسألة : لا أستطيع القيام بكل شيء وحدي

وج ن 1 : أستطيع القيام بكل شيء وحدي

وج ن 2 : لا أستطيع القيام بكل شيء وحدي

يقدم المتكلم نفسه في صورة المسؤول عن وجهة النظر 2، أي أنه يرتبط برابط مسؤولية مع محتوى الجملة المنفية، بالنسبة لهدا المثال لا نحتاج الى سياق بالمعنى الضيق لاختيار التأويل الأصواتي المناسب، فمعرفتنا بالعالم تحيطنا علما بأن " القيام بكل شيء " وجهة نظر لا يتكفل بها المتكلم (إراديا) وفي ظروف عادية، في هذا السياق، يؤخذ الملفوظ المنفي على أنه اعتراض على وجهة نظر (1) (حقيقية أومتخيلة)، إلا أنه ينبغي دائما البحث عن التعلييات المتضمنة في السياق للوصول إلى تأويل مقبول للنفي، ينظر:

7 Roitman. Malin : op.cit, p5

(11)- المبخوت.شكري: توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت 2009، ص12

(12)- Ducrot. O: La Preuve et le Dire, p:125-126

(13)- Ducrot. O: Dire et ne pas dire, p 38

(14)_الباحثون المعنيون هم : ديكرو1984، موشلار 1982، موللر 1991، فولكا 1993

(15)_ اهتم اللسانيون كثيرا بمفهوم حيز النفي فنظروا إليه باعتباره ظاهرة تركيبية(بنيوية) ودلالية، أو هذه وتلك في الوقت نفسه؛ ظاهرة مزدوجة تركيبية ودلالية معا، واعتمادا على ما جاء في أعمال الباحثين " هلدنر، وموشلر، وموشلر وروبول، فولكا)، يعرّف الحيز بأنه: الخاصية البنائية والدلالية التي تتميز بها الجمل، والتي تؤثر (تعمل في) في وحدات أخري من الجملة. ينظر:

Roitman. Malin : op.cit, p65-66

(16)-Dubois .Jean & autres:Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse-Bordas /HER1999 .PARIS ,p 321

وينظر أيضا للتوسع: المبخوت. شكري:إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، ص240-241

(17)- Nølke. Henning. 1993: Le regard du locuteur. Pour une linguistique des traces énonciatives , Paris : Kimé, p25-36, 244

(18)_ الكلمات والعبارات التدرجية هي عجيبات تتموضع على سلم يمثل أسفله وأعلاه كلمتان متضادتان، مثل : قديم / جديد، كبير / صغير، سهل / صعب، سعيد / شقي، فقير / غني ينظر: Ibid, p254

(19)_تعبر أفعال الجهية عن موقف المتلفظ من تلفظه، أي درجة تكفله بالمحتوى القضوي للجمل، ومنها على سبيل المثال:أفعال القلوب والمقاربة والشروع.(ينظر: المبخوت. شكري: توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، ص51)

(20)-Ducrot.O,1980: Les échelles argumentatives. Paris , Minuit, p27-39

(21)- Nølke. Henning: Le regard du locuteur. Pour une linguistique des traces énonciatives ,p254

(22)– Ducrot. O: Les échelles argumentatives ،p27-39

(23)-Nølke. Henning: Le regard du locuteur. Pour une linguistique des traces énonciative ,p 259

(24)– ديكرو.أ، وسشايفر .ج.م :القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص 771-775

(25)_ هذه العناصر تساهم بالضرورة في بناء معنى الملفوظات، غير أننا ننبه إلى أنه من المهم ألا ننسى بأننا حين نقوم بتحليل يأخذ في الحسبان دور السياق، لا يمكننا أبداً الزعم بمعرفة السياق معرفة كاملة، ومفصلة، لذلك نضطر في لحظة ما إلى اعتماد فرضية معينة حول ما أراد المتكلم قوله، أي أننا نختار هذا التأويل أوذاك .ينظر:
Roitman. Malin: op.cit, p71-72

(26)– الحيز عامة هو –حسب ليونز– "الجزء من الصيغة [المنطقية] التي يعمل فيها [العامل]" أما حيز النفي خاصة فـ" هو ما يلي حرف النفي. وما يلي حرف النفي لا يكون(...) إلا كلاما عمل بعضه في بعض يدخل عليه النفي حرفا ليرده، بالمعنيين ترديدا ودحضا" المبخوت. شكري : إنشاء النفي، ص377، 380

(27)– التدرجية La scalarité هي الإحالة إلى سلم قيم، وهي من ثم مفهوم مجرد يتجلى في صور متعددة في الاستخدام اللغوي، من خلال المحتوى المعجمي للعبارات ؛ فصفتان مثل "متجمد" و"بارد"تعيّن كل منهما درجة معينة على سلم الحرارة . والعلاقات الموجودة بين هاتين الصفتين هي ما يوصف بالتدرجية في تحليلات بعض الباحثين. ينظر:
HEDERMAN. Pascale, PIERARD. Michel et VAN RAEMDONCK. Dan :La scalarité : autant de moyens d'expression, autant d'effets de sens, De boeck Université, Travaux linguistiques, 2007/1-N° 54, pages 7 à 15, p9

(*)– المناسمة:جاء في لسان العرب:"ناسمت فلانا أي وجدت ريحه ووجد ريحي"(مادة: نسم)، وفي الشاهد شدة التقارب بحيث يشم المتحادثون ريح بعضهم بعضا، والمثافنة:المجالسة (ينظر لسان العرب، مادة: ثفن)

(28)– الجاحظ: رسالة القيان، ضمن الرسائل الكلامية، ت وش علي بوملحم، د ط. دار مكتبة الهلال. بدون تاريخ، ص: 66

(29)– لمعرفة الفروق التداولية بين حروف النفي، ينظر: المبخوت. شكري، إنشاء النفي، ص117-134

(30)-"الدحض عمل رد فعل حجاجي اعتراضي ."الدحض" من وجهة نظر الاستعمال ينزع إلى الإشارة إلى كل صيغ الرفض الصريح لموقف، باستثناء مقترحات عمل:يدحض المرء أطروحات، وآراء تدعي الحقيقة، لكنه يرفض(لا"يدحض") مشروعا.أما الاتهامات فيمكن أن "تدحض"أو "ترفض" "ينظر مدخل "الدحض"في : شارودو.ب ود.مانغونو :معجم مصطلحات تحليل الخطاب، تر:جمة:صمادي حمود وعبد القادر المهيري، د ط، منشورات دار سيناتر:ا، المركز الوطني للتر:جمة، تونس 2008، ص479

(31)- الجاحظ : استحقاق الإمامة، ضمن الرسائل الكلامية، ت وش علي بوملحم، ص196

(32)- ظلت آراء الجاحظ في الإمامة معتمدة لدى جمهور المعتزلة، خصوصا فيما يتصل بوجوب الإمامة، ونفي النص والوصية، وشروط الإمام وصفاته، وعدم الاعتراف بإمامة المتغلب. هذه المسائل توسع بحثها بعد الجاحظ، والتفصيل في فروعها، بما يؤكد صوابها وصحة ما انبنت عليه، حتى أن القاضي عبد الجبار(ت415 ه)، وهو رأس الاعتزال في المرحلة الانتقائية، سار في نفس الاتجاه معمّقا البحث في موضوع الإمامة باعتباره مبحثا شرعيا، يعالج من حيث مادته ضمن نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة الصحيحة، واجتهادات الخلفاء الراشدين الأربعة.(عبد الستار الراوي :العقل والحرية، دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي ط1.المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت .1980، ص :403-425 .)

(33)-يُعنى بالمشهورات «مجموعة تمثيلات اجتماعية سائدة لا تتسم بصحة ثابتة، ويعبر عنها بصيغتها اللغوية الجارية»ويعود وضع المفهوم إلى أرسطو الذي حدّد معناه انطلاقاً من مصطلح شبيه هو (Endoxa) وجمعه (Endoxon)، بأنه « يحيل إلى الآراء المشتركة بين جميع الناس أو جميعهم تقريباً، أو بين الذين يمثلون الرأي المستنير جميعهم، أو تقريباً جميعهم، أو أشهرهم أو أحسن من يعتبرون ذوي سلطة».(ب .شارودو ود.مانغونو:معجم تحليل الخطاب، ص 191)

ويعرفها ميشال بوجواز في"قاموس البلاغة" بأنها "مجموع الأفكار الشائعة، والمعتقدات، والتمثيلات المجمع على استساغتها".(ينظر: Peugoise.Michel,2001: Dictionnaire de la rhétorique, Armand Colin, VUEF, Paris, p 213)

(34)- الجاحظ: مدح النبيذ وصفة أصحابه، ضمن رسائل الجاحظ الأدبية، ت وش علي بوملحم، د ط. دار مكتبة الهلال. بدون تاريخ، ص 266

(35)- يشير بيلا في سياق تعليقه على تحليل الجاحظ للنبيذ في رسالة الشارب والمشروب، إلى أن " المناقشات اللغوية والفقهية والكلامية التي أسهم الجاحظ بنصيب وافر منها لم يكن هدفها سوى حصر التحريم في الخمر واستثناء

النبيذ" (بيلا. شارل: الجاحظ في البصرة. بغداد وسامراء. تر: د.ابراهيم الكيلاني. د. ط. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1986، ص335)

(36)-قد تكون جماعة الأحناف، إذ يعرف عن المذهب الحنفي اعتماده على الرأي، أي العقل.ولذلك يبدو الجاحظ من خلال آرائه الفقهية، وتصوره لأصول الفقه أقرب ما يكون من المذهب الحنفي، المعروف بإعماله الرأي، أي النظر العقلي أكثر من الأثر، وابتعاده عن الأخذ بحرفية النصوص، وهو ليس بدعا في ذلك لأن أغلب فقهاء المعتزلة كانوا حنفية. (عبد الستار الراوي: العقل والحرية/ دراسة في فكر القاضي عبد الجبار، ص، 139-140)ويدعم هذا التحليل التوازي الذي يقيمه محمد عابد الجابري بين هيمنة علم الكلام المعتزلي على مجال العقائد، وهيمنة الفقه الحنفي على مجال الفقه، لكونهما يعتمدان على العقل ويقدمانه على النص (ينظر: الجابري. محمد عابد: تكوين العقل العربي. ط7. مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 1998، ص 106).